البطالة في العراق الاثار والمعالجات

(دراسة تحليلي)

Unemployment in Iraq, the effects and treatments

(An analytical study)

ا،م.د. عبد الأمير ناصر حسين	أ.د. رحيم كاظم حسن الشرع
Assist. Prof. Dr. Abdulameer Naser Hussein	Prof. Dr. Raheem k. h.
جامعة الفرات الأوسط التقنية/ المعهد التقني / بابل	جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الاعمال
Al Furat Al Awsat Technical University Babylon technical institute	Al Nahrain Univ. College of Business Economics
dr.a.ameeralj@gmail.com	Rahimdr.1979@yahoo.com

الملخص

يهدف البحث الى التعريف بمشكلة البطالة وانواعها واثارها وطرق علاجها, وايجاد اهم السبل الكفيلة في معالجة مشاكلها في العراق وتقليل اثارها الاجتماعية والاقتصادية في ضوء ما متوفر من امكانات وطنية. وتوصلت البحث الى ان السياسات الاقتصادية التي كانت امتداد للسياسات الخاطئة في العقود السابقة, وما مر به البلد من حروب وحصار واحتلال وفشل الحكومات بعد الاحتلال وتفشي الفساد المالي والاداري فيها وما ادى الي تبديد لموارد البلد المالية وعدم توجيهها للاستثمار فضلا عن ارتفاع معدل النمو السكاني كانت من الاسباب الرئيسة لتفشي مشكلة البطالة في البلد. و العراق يعاني من مختلف انواع البطالة واثارها في كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية وبالرغم من تراجع معدل البطالة بعد سنة 2005 الا انها بقيت عند معدلات مرتفعة نسبيا. وان الدولة قادرة على خفض معدل البطالة بالاهتمام بالقطاع الخاص والعمل على دعمه, وتطوير القطاع الزراعي والبناء والانشاءات والسياحة وعمل خطة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بمخرجات التعليم وربطها بسوق العمل فضلا عن تطوير القطاع المصرفي وتسهيل اجراءات الحصول على القروض

كلمات مفتاحية: البطالة في العراق و سبل معالجتها

Abstract

The aim of the research is to identify the problem of unemployment, its types, effects and methods of treatment, and find the most important ways to address the problem of unemployment in Iraq and reduce its social and economic effects in light of the available national potential. The study concluded that the economic policies that were an extension of the wrong policies in the previous decades, and the country's wars and siege and occupation and the failure of governments after the occupation and the outbreak of financial and administrative corruption and led to the mechanism of waste of the country's financial resources and lack of guidance for investment as well as high rate of population growth was

from The main reasons for the spread of the problem of unemployment in the country. And that Iraq suffers from various types of unemployment and its effects in all aspects of economic, social, political and psychological, despite the decline in the unemployment rate after 2005, but remained at relatively high rates. The development of the agricultural sector, construction, construction and tourism, the creation of a plan for the development of small and medium industries, attention to education outputs and linking them to the labor market, as well as the development of the banking sector and facilitating procedures for obtaining loans

المقدمة

تعد البطالة واحدة من اكثر المشاكل تعقيدا التي تواجه مختلف الدول بغض النظر عن درجة تقدمها، الا أن انتشارها وصعوبة معالجتها في الدول النامية يختلف كثرا عن الدول الاكثر تطورا لأسباب كثيره تتعلق بطبيعة الانظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في الدول النامية فضلا عما تعانيه الدول النامية من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وغياب الرؤية الواضحة للحلول وتخبط الادارة وضعفها وغياب الارادة السياسية للنهوض بهذه الدول. والعراق أحد الدول النامية التي لم تكن مشكلة البطالة فيه تشكل جزء من اهتماماته الرئيسة الا في العقود الاخيرة من الالفية السابقة بعد ان اخذت مشكلة البطالة حيزا متسارعا وبصوره تصاعدية من الاهتمام على المستويين الرسمي والشعبي في العقد الاخير من الالفية السابقة وبداية الالفية الجديدة لما مرَّ به البلد من ظروف وتداعيات تركت اثارها الواضحة على النظام السياسي والاجتماعي بشكل عام والنظام الاقتصادي بشكل خاص لتفرز جملة من المشكلات كانت مشكلة البطالة من ابرزها لارتباطها بالإنسان الذي يعد الثروة الحقيقية للبلد وكونها مشكلة اجتماعية لها اثارها الاقتصادية ومن المفترض ان تكون حلولها سياسية اي تتداخل فيها الانظمة الثلاثة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

مشكلة البحث: تعد مشكلة البطالة من اعقد المشاكل التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث وقد عجزت الانظمة الاقتصادية الوضعية من ايجاد الحلول الناجعة لها الا انها حققت بعض النجاح النسبي في الحَدِّ منها على الاقل في بعض الدول.

فرضية البحث: يفترض البحث ان مشكلة البطالة يمكن الحد منها ومن اثارها بمجموعة من الاجراءات الحكومية وسياسة اقتصادية سليمة على المجتمع العراقي.

هدفَ البحثُ: للتعريف بمشكلة البطالة وانواعها واثارها وطرق علاجها، وايجاد افضل السبل الكفيلة في معالجة مشكلة البطالة في العراق وتقليل اثارها الاجتماعية والاقتصادية في ضوء ما متوفر من امكانات وطنية للمدة 2003-2017.

اهمية البحث: تأتي من خطورة موضوعة لما للبطالة من اثار نفسية على المتعطل فضلا عن اثارها الاجتماعية وما يترتب عليها من انتشار الجريمة والاخلال بالأمن وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة الى الاثار الاقتصادية المتمثلة بالطاقات المعطلة.

اولا: البطالة المفهوم والانواع والاثار والمعالجات.

البطالة في اللغة مأخوذة من بطُل الأجير أي تعطل فهو باطل(مختار الصحاح: باب اللام فصل الباء). تعرف البطالة بانها عدم التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية البشرية وغير البشرية المتاحة، والبشرية وجود طاقة عاطلة عن العمل للسكان الذين يبحثون عن عمل عند مستويات مختلفة من الاجور (حسين:325:2015).ويمكن تعريفها ايضا انها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه وهذا التعريف لا يعد تعريفا جامعا للبطالة اذ يوجد من يحسب على

حجم البطالة وينظم لطوابير العاطلين عن العمل وهو لا يرغب في العمل ان وجد مثل المتسول, وهناك من ليس له جدية في البحث عن العمل فضلا عن ان غير القادرين على العمل قد يكونون قادرين عليه في وقت اخر كالمرضى.(الصعيدي:255:2005). اي انها تعني انعدام فرص العمل للراغبين بالعمل والقادرين عليه وهم في سن العمل.(خلف :335:2007). والانسان هو اكثر من يد تعمل فهو العنصر الذي يشعر ويفكر ويعمل وفق ارادته وانه الذي لا يمكن خزنة اذ ليس من مبادئ القيم الانسانية والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ان يترك دون عمل (الشرع:133:2015).

انواع البطالة: تتعدد انواع البطالة والبعض منها تصبح صفة تميز بعض المجتمعات بشكل واضح بسبب طبيعة تركيب اقتصادها ومرحلة نموها وطبيعة العلاقات الانتاجية السائدة فيها وسيادة بعض السمات الاجتماعية فيها. هناك انواع عديدة للبطالة اهمها (الشرع,26-30: 2017):-

1- البطالة الدورية: تظهر نتيجة للدورات الاقتصادية او التقلبات في الاعمال التي تصيب الدول الصناعية منذ الثورة الصناعية، الا انها لم تعد صفة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي فقط بل اتسع تأثيرها ليشمل الدول النامية لارتفاع درجة الترابط والاعتماد بين اقتصاد هذه البلدان مع الدول المتقدمة فالدول النامية هي في الغالب تصدر المواد الاولية فالركود الذي يصيب الصناعة في الدول المتقدمة يؤدي حتما الى انخفاض الطلب على المواد الاولية.

2- البطالة الموسمية: توجد في المشاريع والقطاعات التي يتأثر العمل فيها بتغير المواسم او الظروف المناخية كما هو الحال في القطاع الزراعي وفي النشاطات التي تعتمد عليه، وكذلك القطاع السياحي وصناعة صيد الاسماك.

3- البطالة الاحتكاكية: تظهر نتيجة عدم تدريب العمال العاطلين على المهن والاعمال التي يحتاجها المجتمع، وهي تمثل فترة التعطل عن العمل الى حين العودة لممارسة نفس العمل او الحصول على عمل جديد، وسبب حصولها ظهور صناعات جديدة واختفاء الصناعات القديمة او نتيجة للتقدم التكنلوجي واحلال الآلة محل العمال.

4- البطالة القطاعية: تحدث في بعض القطاعات نتيجة لتغير ظروف الانتاج والاسواق يتأثر بها القطاع الصناعي بشكل خاص عندما يحدث نقص في المواد الخام او ينخفض الطلب للمنتجات، تغلق بعض المصانع وتسرح العمال. كما يمكن ان يصيب هذا النوع من البطالة القطاع التجاري الذي يتأثر عند حدوث اي ظرف بسبب غلق باب الاستيراد والتصدير مما يؤثر على نشاط هذا القطاع مسبباً هذا النوع من البطالة.

5- البطالة المقنعة: هذا النوع من البطالة هو تعبير عن الاختلال بين حجم العاملين ومقدار انتاجيتهم ودورهم في العملية الانتاجية ,اي انخفاض الناتج الحدي للعمال بصوره كبيرة ربما يصل الى الصفر. وتتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية في القطاع العام بشكل خاص وتظهر بصورة اكتظاظ دوائر الدولة ومكاتبها بأعداد كبيرة من العاملين.

6- البطالة غير المنظمة (المؤقتة): تنشأ بشكل عرضي ويرتبط هذا النوع من البطالة بالعمال العرضيين والمؤقتين الذين لا يحملون مهارات محددة، تنشأ بسبب التغير المستمر الذي يحدث في حجم العمل الذي يقتضي في بعض الاحيان الاستغناء عن خدمات بعض العاملين لفترات محددة.

ان هذه الانواع من البطالة لا تنفي وجود انواع ومسميات اخرى في ضوء مسبباتها وتأثيراتها فقد تقسم جغرافيا الى بطالة عامة تصيب جميع انحاء البلد او اقليمية تصيب اقليم معين او تقسم تبعا للمدة الزمنية التي تستغرقها الى بطالة موسمية ,بطالة مؤقتة، بطالة مزمنة . او تقسم تبعا لحجم تأثيرها على النشاط الاقتصادي الى بطالة شاملة تشمل النشاط الاقتصادي بشكل عام او قطاعية تصيب بعض القطاعات. وقد تصنف من حيث اشكال البطالة الى البطالة الاختيارية والتي تحدث مع توفر العمل المناسب للشخص لكنه لا يرغب به لكونه لا يحتاج الى العمل (الوادي:308:2006). او قد تكون بطالة اجبارية تتواجد بين الافراد الذين يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق ولكنهم لا يجدون العمل والذي يحدث عادة نتيجة لتدني الطلب الفعال(عبد السميع:16:2008).وحتى اذا وصل الاقتصاد الوطني الى مستوى التوظيف الكامل فان

ذلك لا يعني ان معدل البطالة يساوي صفر بل يوجد مقدار من البطالة في اي لحظة عند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية ويسود ما يسمى المعدل الطبيعي للبطالة الذي يشمل البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية اي مجموع معدل البطالة الاحتكاكية زائدا معدل البطالة الهيكلية (Roger:125:2005).

اثار البطالة: إن البطالة يمكن اعدها من القضايا الاجتماعية الضرورية التي تؤثر في حياة الافراد بل ان الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل الجرائم اليومية كالسرقة والقتل وغيرها التي تحدث في المجتمعات، فأنها تعود بجذور عميقة لمشكلة البطالة, لما لها من تبعات سلبية واضطرابات نفسية وعصبية للعاطلين ومشاكل متعددة بين الاسر قد تؤدي الى التفكك والانفصال، هذا الى جانب اثارها الاقتصادية السلبية (طاقة:140:2008). ان التكلفة الاقتصادية للبطالة كبيرة لكن التكلفة الاجتماعية اكبر بكثير اذا لا يوجد رقم يعبر عن المعاناة البشرية والنفسية التي قد تتمخض عن بطالة قسرية متواصلة لقد تأكدت المآسي الشخصية الناتجة عن البطالة مرة" تلو الاخرى (ساموبلسون :595:2006). إن حالة التعطل لا تعد مشكلة ذاتية تتعلق بالفرد العاطل فقط، بل إنها مشكلة معقدة ومتعددة الأطراف من حيث التأثر والتأثير. إذ تتأثر البطالة بسياسات وأنظمة الدولة ذات العلاقة بالتعليم والعمل من جانب، كما أنها تتأثر بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع من جانب آخر. أما من حيث التأثير فإن حالة التعطل لا تقتصر على الفرد العاطل عن العمل فقط، بل تمتد إلى التأثير على البناء الاجتماعي والمتمثل بالجوانب الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والصحية للمجتمع (البكر:177). ومن الاثار الاجتماعية ايضا شعور العاطلين عن العمل بالفشل وعدم الثقة بالنفس، بالإضافة الى شعورهم بانخفاض قيمتهم واهميتهم الاجتماعية وانهم اقل من اقرانهم الذين يزاولون اعمالا وانشطة انتاجية ، كما ان البطالة احد معوقات النمو النفسي للشباب الذين هم في مرحلة النمو والنضج العقلي، والبطالة تنشر الامراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال فضلا عن تفشي العدوانية والاحباط (حسن :45:2015). ومن الاثار الاقتصادية للبطالة هو نقص القوة الشرائية مما يدفع المنتجين لخفض الانتاج ومن ثَمَّ الاستغناء عن عدد من العمال فتنتشر البطالة اكثر، كما تؤدي لزيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين، وتؤدي الى فقدان الامن الاقتصادي اذ ان فَقَد العامل دخلة الاساسي يعرضه وأسرته للفقر والحرمان وكذلك تؤدي البطالة الى تدني الاجور كون العاطل يقبل باي اجر يدفع له من اجل العمل ومن ثَمَّ عدم التوازن بين الاسعار والاجور وتكاليف المعيشة للعامل(المحمدي:9:2007). وللبطالة اثارها السياسية ايضا والمتمثلة بالشعور بعدم الانتماء والالحاح على الهجرة لنقمتهم على الحكومات وتعمق الهوه بينهم وبين المسؤولين في الدولة، وكذلك ضعف المشاركة في الحياة السياسية وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة وفي بعض الاحيان لا تسلم منشآت الدولة من اعتداءات العاطلين كوسائل النقل والملاعب على سبيل المثال, فضلا عن التوترات السياسية المتمثلة بالضغط على الحكومات من اجل توفير فرص العمل وما يسببه ذلك من حرج لها(الدكماوي:307-309: 2013).

اساليب وطرق معالجة البطالة: تتصل هذه الاساليب في معظمها في جانب العرض في الدول النامية في حين تتصل بجانب الطلب في الدول المتقدمة. ويمكن ان نوجز هذه الاساليب (خلف: 2007: 246-247) هي:-

1- تطوير الاقتصاد وتصحيح اختلال هيكله بتوسيع وتنويع النشاطات الاقتصادية وخصوصا عند وجود بطالة هيكلية وهكذا معالجات طويلة الاجل بسبب طبيعة البطالة الهيكلية الطويلة الاجل، ويكون ذلك بزيادة الاستثمار.

2- العمل لتخفيض البطالة الظاهرة ببرامج التطوير والتأهيل المهني من اجل تحويل عرض العمل غير الماهر لماهر.

3- زيادة الطلب الفعال الذي يؤدي الى استخدام الطاقات الانتاجية واستمرار توسعها مما يؤدي لزيادة الانتاج والدخل والاستخدام وبما يحقق الحد الادنى من البطالة الدورية المرتبط بحالتي الانكماش والركود او الكساد التي تنجم عن نقص الطلب الكلي.

4- العمل بجدية على اتخاذ الوسائل والاساليب والاجراءات التي تخفض فترة الانتقال من عمل الى اخر المصاحبة للتغير في الفن الانتاجي والتي ترتبط البطالة الاحتكاكية بها.

5- العمل على ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل بتطوير وتعديل في المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تسهم في توفير عرض العمل.

وتعد سياسة تدريب القوى العاملة ، والحد الادنى للأجر الحقيقي الذي لا يشجع المنشآت بتأجير اشخاص ذوي مهارات دنيا، وكذلك مكاتب التوظيف العامة والتي تعد من وسائل تقليل المعدل الطبيعي للبطالة، وتعويضات البطالة فضلا عن برامج التوظيف التي تركز على جزء من قوة العمل والاقاليم الجغرافية ذات معدلات البطالة العالية بهدف تخفيض المعدل الاجمالي للبطالة. وهذه السياسات هي جزئية بطبيعتها وليست كلية(ابجمان :1999 :438-447).

ثانيا: البطالة في العراق.

لم تكن مشكلة البطالة موجودة في العراق خلال فترة السبعينيات والثمانينيات بل كان العراق يعاني من نقص في الايدي العاملة اذ جرى الاستعانة بالعمالة العربية لسد هذا النقص الحاصل خصوصا المصرية والسودانية التي كانت توجد بأعداد كبيرة في عقد الثمانينيات لتحل محل القوى العاملة العراقية التي توجهت الى جبهات القتال في حرب الثمان سنوات, اخذت بوادر مشكلة البطالة تطل بصورة غير محسوسة بعد توقف الحرب وتسريح اعداد من الجيش, الا ان العوامل السياسية كانت طاغية على المشهد في العراق عند نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وما ترتب عليها من احتلال الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية وما رافقها من ظروف معروفة انتهت باحتلال العراق في بداية الالفية الجديدة.

ان هذه الاحداث ترتب عليها انهاك الاقتصاد العراقي بتدمير القاعدة الصناعية وشل معظم القطاعات الاقتصادية وتدمير البنى التحتية التي كانت السبب الرئيس في تفشي مشكلة البطالة في العراق بعد الاحتلال وحل الجيش والاجهزة الامنية لتساهم هذه الاجراءات وما تبعها من ضعف الاستثمار وانخفاض معدلاته في تفاقم مشكلة البطالة واستشرائها. الجدول(1) يبين معدلات البطالة واعداد العمال والسكان للمدة 2003-2017. يتبين من الجدول ان معدلات البطالة كانت مرتفعة سنة 2003 ثم اخذت بالانخفاض لتصل الى 15% سنة 2008 انظر الشكل 1 وتستمر عند هذا المستوى حتى نهاية المدة وذلك نتيجة لتشغيل الشباب في الجيش والمؤسسات الامنية ، مما ادى الى تزايد اعداد العاملين بمعدل نمو مركب بلغ **6.9%** رافقه نمو السكان بمعدل نمو مركب وصل الى **3%** خلال مدة البحث.

جدول 1 معدل البطالة واجمالي عدد السكان والقوى العاملة

السنوات	معدل البطالة %	اجمالي اعداد القوى العاملة (الف عامل)	عدد السكان مليون نسمة
2003	30	4643	24.9
2004	29	4774	25.6
2005	19	4905	26.3
2006	-	5036	27.7
2007	17.5	5167	28.4
2008	15	5297	29.1
2009	15.2	6712	29.9
2010	15.2	9651	30.8
2011	15.2	10522	31.8
2012	15.3	10778	32.7
2013	15.1	10977	33.7
2014	15	10987	34.8
2015	15	10995	36.9
2016	15.1	-	37.2
2017	14.8	-	-
		معدل نمو مركب 6.9%	معدل نمو مركب 3%

المصدر: العمود الاول https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate اما الاعمدة الاخرى مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات والنسب احتسبت من قبل الباحث.

الشكل 1 حركة معدل البطالة للمدة 2003-20017

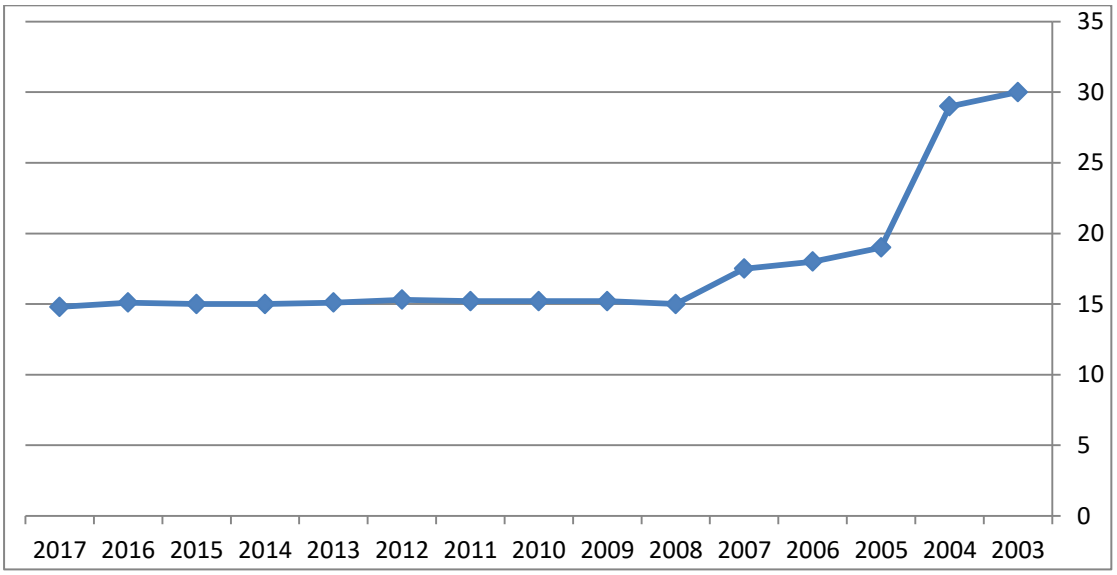

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول 1.

وعندما نقول ان نسبة البطالة سنة 2015 بلغ 15% فهذا يعني ان هناك (3,136,886) انسان بلا عمل اي يشكلون ما نسبته 8.5% تقريبا من اجمالي سكان العراق الذي يعاني من معظم انواع البطالة، وهو عدد كبير يفوق سكان دول مثل قطر والبحرين، و جميعهم في سن العمل علينا ان نتصور حجم مساهمتهم في الناتج المحلي الاجمالي لو كانوا يعملون في قطاعات انتاجية، هذا من الجانب الاقتصادي اما اجتماعيا فجل المشاكل الاجتماعية من ارتفاع معدلات الفقر والجريمة والطلاق وانخفاض معدل الشعور بالانتماء الوطني والهجرة الى خارج البلد او التفكير بها وتعاطي الممنوعات او المتاجرة بها وضعف المنظومة الاخلاقية والتربوية والقيمية وحتى الدينية يعزي كل ذلك الى البطالة فضلا عن اثارها النفسية المدمرة على الافراد العاطلين.

اساليب معالجة البطالة في العراق:

خلال مدة البحث التي شهدت ظروف الاحتلال والاحتراب الطائفي وما ترتب عليها من اثار وما رافقها من تدمير لما تبقى من امكانيات اقتصادية لم تجهز عليها الحروب، وبعد انتهاء الاحتلال وتشكيل حكومات وطنية توسم فيها الشعب العراقي الخير بان تعيد بناء الوطن وتعوض المواطن عن كل معاناته وحرمانه طيلة عقدين من الزمن تذوق فيها مرارة الحروب وتجرع فيها قسوة الحصار فضلا عن جبروت وطغيان النظام السابق سيء الصيت.

الا ان الحكومات الوطنية لم تقم على اسس وطنية بل قامت على المحاصصة وتقاسم السلطة التي تتألف من احزاب، معظم العاملين فيها ولائهم لأحزابهم بالدرجة الاولى وبدل ان ينهضوا بالبلد في جميع المجالات تحول البد الى دولة فاشلة يستشري فيها الفساد المالي والاداري الذي بدد معظم الموارد المالية التي كان من الممكن توجيها الى الاستثمار لتساهم في بناء البلد، ويكون العمل فيها على اساس المحسوبية والفئوية الحزبية دولة تحمل كل مقومات الضعف والهوان، وفي ظل هكذا حكومات غابت الرؤية وانعدمت الارادة الحكومية وتخبطت السياسات وفي خضم هذا الارتباك في الاداء الحكومي فقد كان الاداء في الجانب الاقتصادي امتداد للسياسات الخاطئة في العقود السابقة ، وبالرغم من التحول الى سياسة السوق فان القطاع الخاص اعجز من أن يوفر فرص عمل لهذه الاعداد الكبيرة من العاطلين لكون هذا القطاع يعاني من جملة من المشاكل والمعوقات فضلا عن الظروف التي يمر بها البلد جعلت استثمارات هذا القطاع تخرج للدول المجاورة. وفي ظل هذه الظروف فان هناك مجموعة من المعالجات التي يمكن تحقيقها اذا توفرت الارادة الحكومية والموارد الاقتصادية وهي:

1- ان التشغيل لهذه الاعداد الكبيرة من العاطلين يتطلب من القطاع العام الحكومي الاهتمام بالاستثمار, باستثمار ما يقرب من 35% من الدخل الوطني وتخصيص اكثر من 50% من موارد النفط للاستثمار (علي: 212:2011). هذا في الاجل الطويل اذا ما ارادت الحكومة معالجة مشكلة البطالة وفق استراتيجية قائمة على الاستثمار وتوظيف الايرادات النفطية في خدمة التنمية الاقتصادية والابتعاد عن تخصيص موارد النفط نحو الاستهلاك.

2- الاهتمام بالقطاع الزراعي كونه كثيف العمل اذ كانت نسبة العاملين في هذا القطاع تشكل 30% من اجمالي القوى العاملة في البلد سنة 1991 ووصلت هذه النسبة الى اقل من النصف سنة 2015 حيث بلغت 13%(الحسني:65:2018) إن هذا التراجع المخيف لهذا القطاع الحيوي في تشغيل القوى العاملة يبين الحالة المزرية التي وصل اليها هذا القطاع الامر الذي يحتم على الدولة الاهتمام بهذا القطاع اذا ما ارادت معالجة مشكلة البطالة وتوفير الغذاء والتقليل من استيراده وصولا للاكتفاء الذاتي. يجري ذلك بمعالجة العقبات التي تقف امامه واهمها مشكلة المياه اذ لم تحل الحكومات المتعاقبة الاشكالات حول المياه مع دول المنبع لانهار البلد، وكذلك لم تحل مشكلة التمويل التي تشكل عقبة في وجه هذا القطاع ليأثر في عملية التنمية، فضلا عن تخلف وسائل الري والصرف ومشاكل ملكية الارض كل هذه المشاكل وغيرها هي بحاجة ملحة لتدخل الدولة من اجل ايجاد الحلول لها والعمل على تشجيع الحرف اليدوية في الريف.

3- الاهتمام بقطاع السياحة حيث من المعروف أن السياحة صناعة كثيفة الأيدي العاملة وعالية التوجه نحو العمالة اذ ترفع مستوى الاستخدام عن طريق خلق استخدام جديد لدفع باتجاه استحداث صناعات أخرى مثل شركات الأطعمة والمشروبات ووكالات السفر ومنظمي الرحلات ومحال بيع الهدايا ....الخ. هناك إحصائية عالمية (تقول كل غرفة فندقية تولد ما نسبته 100% فرصة عمل في الفنادق وما نسبته 75% فرصة عمل في باقي الأنشطة السياحية الأخرى وما نسبته 100% في القطاعات الأخرى) (كافي:194:2008). العراق من البلدان السياحية الا ان السياحة فيه لا تدار بطريقة تطور هذه الصناعة بل على العكس فالعلاقات الشخصية والمحسوبية تأثيرها في تفضيل بعض الفنادق على غيرها مما يقتل روح التنافس في تقديم الخدمات وكذلك الكثير من الفنادق والمطاعم تشغل عمالة اجنبية, وبالرغم من وجود هيئة للسياحة الملاحظ غياب دورها في متابعة هذه المشاكل وغيرها وايجاد الحلول لها, وينبغي العمل على تشجيع الصناعات اليدوية الحرفية لعمل مجسمات للمشاهد الحضارية والدينية على شكل تحفيات ومداليات ..الخ والتي يقبل السياح على شرائها.

4- الصناعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تشغيل ما نسبته 69% في فرنسا و66% في كندا , وكان لها تأثير بارز في الدول النامية كونها اقل امتصاص لراس المال واكثر امتصاص لليد العاملة(زرقين:109:2008). فهي لا تحتاج الى استثمارات كبيره وتستخدم اعداد من القوى العاملة المتوفرة في البلد وتستخدم اساليب انتاج حديثة.

5- النهوض بالقطاع الخاص وإعطائه ما يستحق من الاهتمام لما لهذا القطاع من تأثير في تشغيل القوى العاملة، وبتقديم الدعم لهذا القطاع واعطاء الضمانات التي تجعل هذا القطاع بالصورة التي تمكنه من جلب الاستثمارات التي قام بها في الدول المجاورة لتساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتشغيل القوى العاملة.

6- العمل على تطوير قطاع البناء والتشييد كونه من القطاعات التي تشغل اعداد كبيرة من القوى العاملة ,وكون البلد بحاجة الى اعداد كبيرة من الوحدات السكنية بعد تفاقم مشكلة السكن وانتشار العشوائيات في جميع محافظات البلد هذا من جانب واعادة اعمار المحافظات التي تعرضت للتدمير بسبب الارهاب من ناحية اخرى.

7- العمل على ربط مخرجات الجامعات والمعاهد الفنية بحاجة السوق بالعمل بين الوزارات المسؤولة ووزارة التخطيط , والاهتمام بتدريب وتأهيل القوى العاملة بصورة مستمرة لان العمل في العصر الحديث يحتاج العمال المهرة ممن يمتلكون المهارات العالية خصوصا في الصناعة والسياحة.

8- ان ترافق كل هذه المعالجات حملة اعلامية تحث على اهمية العمل اليدوي بعد ان اصبحت النظرة الى هذا العمل نظرة عدم اهتمام والكل يبحث عن العمل المكتبي المريح.

الاستنتاجات

1- ادت السياسات الاقتصادية التي كانت امتداد للسياسات الخاطئة في العقود السابقة، وما مر به البلد من حروب وحصار واحتلال وفشل الحكومات بعد الاحتلال وتفشي الفساد المالي والاداري مما ادى لتبديد موارد البلد المالية وعدم توجيهها للاستثمار، فضلا عن ارتفاع معدل النمو السكاني كانت من الاسباب الرئيسة لتفشي مشكلة البطالة في البلد.

2- يعاني العراق من مختلف انواع البطالة واثارها في كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية وبالرغم من تراجع معدل البطالة بعد سنة 2005 الا انها بقيت عند معدلات مرتفعة نسبيا.

التوصيات

1- ينبغي على الدولة بحث اسباب البطالة ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها وخصوصا الفساد المالي والاداري الذي يبدد الموارد المالية المتأتية من النفط الذي هو ملك الشعب حسب الدستور العراقي.

2- يمكن للدولة عن طريق سياسة اقتصادية متوازنة العمل على خفض معدل البطالة بالاهتمام بالقطاع الخاص والعمل على دعمه, وتطوير القطاع الزراعي والبناء والانشاءات والسياحة وعمل خطة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

3- الاهتمام بمخرجات التعليم وربطها بسوق العمل فضلا عن تطوير القطاع المصرفي وتسهيل اجراءات الحصول على القروض.

المصادر

1- حسين , منى يونس, الاقتصاد الكلي, ط1, دار امجد للنشر والتوزيع, عمان-الاردن,2015.

2- الصعيدي, حسام داود عماد واخرون, مبادئ الاقتصاد الكلي, ط3, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان-الاردن,2005.

3- خلف, فليح حسن، الاقتصاد الكلي, ط1, جدارا للكتاب العالمي, عالم الكتب الحديثة, اربد- الاردن,2007.

4- الشرع, رحيم كاظم حسن و محمد حسن رشم, التخطيط الاقتصادي, ط1, دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية, بغداد, 2015.

5- الشرع, رحيم كاظم حسن, الاقتصاد العراقي بين الضغوط التضخمية ومشكلة البطالة, ط1, دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية, بغداد, 2017.

6- طاقة, محمد وحسين عجلان حسن, اقتصاديات العمل, ط1, اثراء للنشر والتوزيع, عمان – الاردن,2008.

7- ساموبلسون, بول و وليام نورد هاوس, ترجمة هشام عبدالله, مراجعة اسامة الدباغ, الاقتصاد, ط2, الاهلية للنشر والتوزيع, عمان- الاردن, 2006.

8- البكر, محمد بن عبدالله, البطالة والاثار النفسية, المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب , المجلد 26 , العدد 51 .

9- حسن, سحر احمد, مشكلة البطالة واليات العلاج بحث تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين 1991-2013, مجلة بحوث اقتصادية عربية, العددان 69-70, شتاء- ربيع,2015.

10- الرازي, محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر, تحقيق محمود خاطر, مختار الصحاح, مكتبة لبنان ناشرون, بيروت,1995.

11- الوادي, محمود واخرون, الاساس في علم الاقتصاد, دار البازوري, عمان- الاردن, 2006.

12- عبد السميع, اسامة السيد, مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية الاسباب والاثار والحلول, ط1, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية,2008.

13- Roger A. Arnold, Economics, 8 edition, Thomson south-western, china,2005.

14- المحمدي, احمد عباس عبد الله, البطالة في الدول العربية- الاسباب والمعالجات, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة الخامسة, العدد15,جامعة الانبار,2007.

15- الدكماوي, محمد عبد العظيم, مبادئ علم الاقتصاد (الجزئي والكلي), ط1, مكتبة الفلاح للنشر, الكويت, 2013.

16- ابجمان, مايكل, ترجمة وتعريب, محمد ابراهيم منصور, الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة, دار المريخ للنشر, الرياض-المملكة العربية السعودية,1999.

17- علي, احمد بريهي, الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي, ط1, بيت الحكمة, بغداد,2011.

18- الحسني, فرح انور تقي, تحليل اقتصادي لمحددات النمو الزراعي في العراق للمدة 1980-2015, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الزراعة- جامعة بغداد, بغداد,2018.

19- كافي , مصطفى يوسف ،اقتصاديات السياحة، ط1، دار الرضا للنشر، سوريا- دمشق، 2008.

20- زرقين, عبود, تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية, مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد42, ربيع 2008.